

المشهد الأمني-العسكري: إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي في ظل الحرب على غزة

فادي نحاس

■ تعديل العقيدة الأمنية الإسرائيلية لتناسب بيئة إقليمية متغيرة باستمرار ■ إستراتيجية دفاع حدودية تعتمد على «الحزام الأمني» في أرض العدو ■ تقويض محور المقاومة وفكرة وحدة الساحات ■ إسرائيل تسعى لتغيير الواقع في غزة وتدفع نحو التهجير ■ الجيش الإسرائيلي يرفع الضغط العسكري على الضفة الغربية

تحت المجهر



التدمير «الردعي»: مدينة غزة يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٥. (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

كشفت هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ عن ضعف العقيدة الأمنية السابقة، مما يستدعي تعديلها لتكون أكثر ملاءمة للبيئة الإقليمية. تم اقتراح إستراتيجية أمنية رسمية محدثة بشكل دوري، تركز على «المنع الاستباقي» وتبني رؤية جديدة تهدف إلى تحقيق انتصار حاسم ضد الأعداء بدلاً من الردع التقليدي

إسرائيل تتبنى إستراتيجية دفاع حدودية جديدة تعتمد على «الطبقات الثلاث»، حيث تشمل تعزيز الدفاع داخل أراضيها، إنشاء حواجز أمنية في أراضي العدو، وتفكيك الأسلحة والمجموعات المسلحة. الهدف هو منع التهديدات بشكل مستمر عبر تعزيز الدفاع الأرضي بدلاً من الاعتماد فقط على الدفاع الجوي

عملت إسرائيل على تفكيك العلاقة بين الساحات العسكرية المختلفة، خاصة في غزة وسورية. أدى هذا إلى ضربات إسرائيلية مستمرة ضد مواقع عسكرية إيرانية في سورية وتعزيز الحزام الأمني على الحدود. الهدف هو تقليل قدرة إيران على التأثير في النزاعات الإقليمية عبر فصل الجبهات العسكرية

حددت إسرائيل أهدافها في الحرب على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مثل القضاء على «حماس» وتدمير بنيتها العسكرية. ورغم العمليات المستمرة في ٢٠٢٤، لم تحقق هذه الأهداف. خلال ٢٠٢٥، وبعد اتفاق وقف إطلاق النار، حافظت إسرائيل على نفوذها الأمني. لكن بعض التقارير تشير إلى أن التهجير قد يصبح جزءاً من إستراتيجيتها لتغيير الواقع في غزة

في ٢٠٢٤، استمر الجيش الإسرائيلي في عملياته في الضفة الغربية، بما في ذلك تدمير مخيمات جنين وطولكرم. تم فرض قيود شديدة على التنقل والحياة الاقتصادية، مع زيادة الضغط العسكري على السلطة الفلسطينية. في ٢٠٢٥، تبنت إسرائيل نهجاً يجمع بين الاحتلال العسكري وإعادة هندسة جغرافيا المخيمات في شمال الضفة الغربية

حققت إسرائيل أهدافها العسكرية على الجبهة اللبنانية، مثل إبعاد «حزب الله» إلى شمال نهر الليطاني، وفرض سيطرة الحكومة اللبنانية على الحدود. رغم ذلك، تبقى فرص العودة للاشتباك قائمة مع توجه أنظار إسرائيل نحو إيران

أحدث هجوم ٧ أكتوبر والحرب الإبادية على غزة سلسلة تفاعلات وأحداث ذات تبعات إقليمية ودولية مستمرة، ممتدة للعام ٢٠٢٥ وربما لما بعده، وأعاد صناع القرار والخبراء الإسرائيليون قراءة البيئة الإستراتيجية، وطرحوا سيناريوهات مستقبلية تنطلق من بيئة تتميز بسرعة التغير والاضطراب والتشابك بين الساحات، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الإقليمية العميقة المترتبة على الحرب في غزة. يقدم الفصل التالي قراءة تحليلية شاملة للمشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي ويرصد أهم المتغيرات التي شهدتها خلال ٢٠٢٤ ومطلع ٢٠٢٥، ويستكشف وجهتها والتداعيات الإستراتيجية المترتبة عليها.

ينقسم الفصل إلى خمسة محاور رئيسة، تبدأ بإعادة صياغة العقيدة الأمنية الإسرائيلية، حيث تُظهر تحوُّلاً جوهرياً في التفكير الإستراتيجي نحو مفاهيم «الردع الكامل» و«المنع الاستباقي» وبناء حزام أمني «ثلاثي الطبقات». أما المحور الثاني، فيعرض تطوُّر الحرب على غزة والضفة، واعتماد إسرائيل سياسة الضغط الأقصى والتدمير الشامل لمقومات الوجود في غزة، وبالتوازي توسيع التموضع العسكري في الضفة الغربية وتدمير ممنهج لمخيمات شمالها. شكَّلت الجبهة الشمالية مع «حزب الله» المحور الثالث، وتجلَّت في مواجهة غير مسبوقة بلغت ذروتها باغتيال حسن نصر الله، وأسفرت عن فرض واقع جديد عنوانه «التطهير الحدودي» والحفاظ على حرية العمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان. يعرض المحور الرابع التحوُّل في المشهد السوري بعد سقوط نظام الأسد، وتبني إسرائيل إستراتيجية المنع الاستباقي في الجنوب السوري، بهدف إنشاء منطقة خالية من التهديدات. وفي المحور الخامس، يرصد التقرير التصعيد غير المسبوق بين إسرائيل وإيران، وتحوُّل المواجهة إلى صراع مباشر استهدف المنشآت العسكرية الإيرانية، كما يناقش تطورات الملف النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، حيث تمضي طهران في سياسة «حافة الهاوية النووية»، فيما تسعى إسرائيل إلى التنسيق مع إدارة ترامب لفرض شروط صارمة أو التحرك عسكرياً. ويختتم الفصل بملخص تنفيذي يوضح أن عام ٢٠٢٥ لا يمثل نهاية مرحلة، بل تعميقاً لمسار بدأ في غزة، ويتبلور عبر هندسة أمنية جديدة لإسرائيل في المنطقة، مقابل تاكل مشروع المقاومة الإقليمية وغياب رؤية سياسية للحل.

أولاً: العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى أين؟ - النقاشات والطروحات

تتفق معظم مراكز الأبحاث المعنية بالدراسات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية بأن أحد استخلاصات هجوم ٧ أكتوبر والحرب على قطاع غزة هو أن عقيدة الأمن القومي التي كانت سائدة قبل الهجوم بحاجة إلى تعديل وإعادة صياغة مفاهيمها وركائزها الأساسية، حيث كشفت الحرب عن نقاط ضعفها وعدم ملاءمتها لـ «البيئة الإقليمية». وتجمع التقييمات أن أحد أسباب الفشل السياسي في ٧ أكتوبر هو عدم وجود إستراتيجية أمنية رسمية، مما يستوجب كتابتها كوثيقة رسمية تراجع وتحدث بشكل دوري لتساهم في تنجيع عملية صنع القرار في مجال الأمن القومي في منطقة معقدة ومتغيرة،^١ وهو ما تم بالفعل اقتراحه كمشروع قانون جديد في نهاية ٢٠٢٤،^٢

إن الرؤية الأمنية التي تم تطبيقها حتى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تمثلت في مواجهة القضايا الأمنية اليومية، ومحاولة تأجيل الحروب عن طريق الردع بأنواعه، والاعتماد على جيش نوعي صغير والحفاظ على جيش احتياطي كبير يتم تجنيده بناءً على تحذير استخباراتي، الأمر الذي استوجب إستراتيجية عسكرية مبنية على مفهوم الحروب القصيرة، ومبدأ «المعركة بين الحروب». إلا أن الحرب الحالية، خلقت شعوراً بأن هذه الرؤية قد فشلت، وأنه يجب على إسرائيل تبني رؤية جديدة تهدف إلى هزيمة العدو بشكل حاسم حتى لا يشكل تهديداً مستقبلياً، مما يتطلب تغييراً جذرياً في المعتقدات والمفاهيم في الوعي الإسرائيلي مثل «التضامن المطلق» و«التضحية بالمتجزين» و«التضحية الوطنية (Patriotic Sacrifice)»، باعتبار أن الحرب التي تديرها إسرائيل منذ ٧ أكتوبر تختلف جوهرياً عن الحروب السابقة.

من أبرز عناصر أو مفاهيم العقيدة الأمنية التي تتم مراجعتها:

١,١ التفوق العسكري النوعي

في سياق النقاش والطروحات حول العقيدة الأمنية عام ٢٠٢٤، يشار إلى التشابه بين مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣ وبين المرحلة الراهنة، حيث تعززت في الذهن العسكرية فكرة أن مجابهة «التهديد الوجودي» لإسرائيل يشترط حتمية التفوق العسكري التكنولوجي (النوعي) في ظل تراكم الفعالية والقدرة العسكرية للقوى الإقليمية المعادية، الأمر الذي يتطلب تعميق التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

تتجه إسرائيل نحو توسيع الفجوة العسكرية بينها وبين القوى الإقليمية من خلال التركيز على تثبيت تفوقها النوعي العسكري خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، مثل تكنولوجيا الرادار والأنظمة المضادة للصواريخ («القبة الحديدية»، «مقلاع داود»، «حيتس»)، والطائرات بدون طيار (Drones)، وتكنولوجيا المعلومات العسكرية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي، وصناعة البرمجيات العسكرية وغيرها، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

هناك اهتمام واضح في تطوير المجال الإلكتروني مغناطيسي باعتباره عنصراً حاسماً في التفوق العسكري النوعي وادعاً إستراتيجياً أمام محيط إسرائيل الإقليمي. يلعب المجال الكهرومغناطيسي دوراً محورياً في الصناعات والتطبيقات العسكرية بطرق متعددة ومتطورة، منها: أنظمة الرادار والاستشعار والتشويش المتقدمة، والحرب الإلكترونية (Electronic Warfare)، الاتصالات والقيادة العسكرية عبر الأقمار الصناعية وغيرها. تمثل هذه التطبيقات جزءاً من إستراتيجية عسكرية أوسع تعرف بـ «السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي»، والتي أصبحت عنصراً حاسماً في الصراعات العسكرية الحديثة.

١,٢ التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة

أثبت استمرار الحرب على غزة وتداعياته الإقليمية، أن التعاون الإستراتيجي هو أمر ضروري لإسرائيل

أثبت استمرار الحرب على غزة وتداعياته الإقليمية، أن التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة هو أمر ضروري لإسرائيل إلى حدٍّ وجوهدي، وتراجع النقاش الداخلي في إسرائيل حول أولوية مبدأ الاعتماد على الذات مقابل عمق التبعية وأثمانها.

إلى حدٍّ وجوهدي، وتراجع النقاش الداخلي في إسرائيل حول أولوية مبدأ الاعتماد على الذات مقابل عمق التبعية وأثمانها. خلال فترة رئاسة ترامب الثانية، من المتوقع أن تتعزز العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وهو ما ينعكس في دعم الإدارة الواسع لاحتياجات إسرائيل الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، إلى

جانب فرص تعزيز التعاون التكنولوجي والدفاعي، بالتزامن مع تجديد مذكرة التفاهم بشأن المساعدات الأمنية المقرر أن تبدأ في العام ٢٠٢٥،^٢ من الجدير ذكره، ان إسرائيل تحاول تجنب خلافات محتملة حول قضايا رئيسية، لا سيما في ما يتعلق بالسياسة تجاه إيران، ولم نشهد تطوراً في العلاقات الثنائية بين إسرائيل والصين، بل تسعى الأولى لفهم كيفية اندماجها في المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة في مواجهة الصين.^٤

١,٣ إستراتيجية دفاع حدودية جديدة

من الواضح أنّ الدفاع وحده لا يمكن أن يمنع عمليات المقاومة تماماً. في المرحلة الراهنة، تسعى إسرائيل إلى متابعة الحرب، بوسائل مختلفة، وعلى الساحات جميعها، تطبيقاً لإستراتيجية دفاع حدودية جديدة، وفحص فاعليتها وإمكانية استدامتها.

يطرح قادة عسكريون فكرة إستراتيجية دفاع حدودية جديدة وفق عقيدة «الطبقات» (أنظمة حماية) الثلاث،^٥ وتشمل: (١) الطبقة الأولى: الدفاع داخل الأراضي الإسرائيلية عبر تكثيف إنشاء حواجز أرضية وأنظمة مراقبة وقوات احتياطية داخل الحدود الإسرائيلية. (٢) تمثل هذه الطبقة خط الدفاع الأمامي الذي تخطط إسرائيل لإنشائه داخل أراضي الدول المجاورة، وتشمل منطقة عازلة في قطاع غزة، ومنطقة في

جنوب نهر الليطاني انطلاقاً من خمس نقاط حدودية في لبنان، ومنطقة تغطي كامل الجنوب السوري. على الرغم من الفعالية التي أظهرتها أنظمة الدفاع الإسرائيلية مثل «القبة الحديدية» و«مقلاع داود» و«السهم» في اعتراض آلاف المقذوفات والحد من الإصابات الكبيرة، فقد أدركت إسرائيل أن أنظمة الدفاع الجوي وحدها غير كافية. لذلك، بدأت باتباع استراتيجية جديدة تعتمد على إنشاء «حزام أمني» في المناطق المجاورة لحدودها لتعزيز دفاعاتها الأرضية. (٣) الطبقة الثالثة: نزع السلاح من المناطق المهتدة: تسعى إسرائيل إلى تجريد المناطق التي تعتبرها مصدر تهديد من جميع الأسلحة الثقيلة، وإبعاد المجموعات المسلحة مثل «حزب الله» و«حماس» منها بالكامل. الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو إنشاء مناطق عازلة خالية من التهديدات العسكرية المباشرة لضمان الأمن الإسرائيلي.^٦

١,٤ «المنع الاستباقي» كأولوية في العقيدة الأمنية

«المنع الاستباقي» يختلف عن «الضربة الاستباقية» في حالة «المعركة بين الحروب»، من حيث إنه بلا

يؤنَّس «المنع الاستباقي» ليس على ضربات عسكرية مؤقتة فقط، بل ضمن حالة حرب مستمرة تهدف إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد.

سقف، ويفترض القضاء على التهديد قبل أن يصبح خطراً حقيقياً. يؤنَّس «المنع الاستباقي» ليس على ضربات عسكرية مؤقتة فقط، بل ضمن حالة حرب مستمرة تهدف إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد.

لعل المشهد السوري الجديد شكّل محفزاً أساسياً في مبنى

هرميّة عقيدة الأمن القومي، بل التحول في العقيدة الأمنية لإسرائيل، ووضع مفهوم «المنع الاستباقي» بدلاً من «الردع» و«الضربة الاستباقية» ضمن إستراتيجية «المعركة بين الحروب» ضد الخصم خارج إطار الحرب. فاحتلال مئات الكيلومترات والتهديدات الصريحة لوحدة سورية، ضمنّت لإسرائيل ترتيبات أمنية وفق إستراتيجية دفاع جديدة ومفهوم «المنع الاستباقي»، بهدف تجريد المحافظات الثلاث (القنيطرة ودرعا والسويداء) من السلاح، ومنع وجود «تنظيمات مسلحة» أو قوات عسكرية فيها. أما في المشهد الفلسطيني، فينسجم مفهوم «المنع الاستباقي» مع أيديولوجيا اليمين الصهيوني الذي لا يؤمن بالوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين ولا يرغب في دولة ثنائية القومية. ووفقاً لمفهوم الوزير بتسلئيل سموتريتش، يجب أن تشمل العقيدة الأمنية الإسرائيلية مبدأ الامتناع عن التسوية، بمعنى اختيار الحرب اللانهائية، أي حرباً مستمرة ضد الفلسطينيين.

١,٥ الردع

في الحرب على غزة، بدأ يتآكل الأساس المعرفي الذي بني عليه الردع، ما دفع بإسرائيل إلى إعادة

النظر في إستراتيجيتها الأمنية. وتشير التقديرات الإستراتيجية إلى أن الردع الكلاسيكي لم يعد مجدياً خاصة مع تنظيمات ذات عقيدة تراها إسرائيل راديكالية. قبل ٧ أكتوبر، أضاف رئيس الأركان السابق، هرتسي هليفي، إلى النظرية الأمنية مفهوم «الردع النسبي» بدلاً من الردع الكامل، ضارباً مثال «حزب الله» و«حماس»، الذي ادّعى أن كليهما مردوع نسبياً، أيّ مردوع من خوض معركة شاملة مع إسرائيل، لكنّه غير مردوع من خوض مواجهة لن تؤدي إلى حرب شاملة.

وفقاً للمفهوم الجديد، أي الردع الكامل، لا فائدة من حرب قصيرة لا تقضي تماماً على العدو. وإذا كان هدف الحرب هو النصر التام، يجب بناء القوة لدعم مثل هذا الجهد، واستخدام التهديد بالعقاب المفرط لمنع الطرف المقابل من القيام بمغامرة عسكرية ضدها، استناداً على تبنى «إستراتيجية الحد الأقصى» التي لم تتورع في ممارستها خلال الحرب على غزة.

تسعى إسرائيل من خلال إستراتيجية الردع إلى جعل الانصياع والامتثال سلوكاً تلقائياً لدى أعدائها، بحيث يصبح الخضوع لإرادتها أمراً معتاداً ومتأصلاً في تفكيرهم وتصرفاتهم دون الحاجة إلى التهديد الفعلي المستمر.

لا يقوم الردع الكامل على مبدأ «استباقي»، حيث لا يفترض ممارسة القوة عبر تشكيل سلوك العدو ودفعه إلى رسم توقعات مفترضة حول مصيره في حال قرر مهاجمة إسرائيل. من هذا المنظور، تسعى إسرائيل من خلال إستراتيجية الردع إلى جعل الانصياع والامتثال سلوكاً تلقائياً لدى أعدائها، بحيث يصبح الخضوع لإرادتها أمراً معتاداً ومتأصلاً في تفكيرهم وتصرفاتهم دون الحاجة إلى التهديد الفعلي المستمر.

١,٦ تقويض مبدأ «وحدة الساعات»

شكل تقويض العلاقة بين «الساعات» عاملاً أساسياً في التحرك العسكري للجيش الإسرائيلي، وتكبد «حزب الله» الذي فتح جبهة إسناد مضبوطة خسائر كبيرة طالت هيكله القيادي وسلاحه الإستراتيجي، وانتهى بفك الارتباط بين المواجهة معه ومع غزة، فيما وجدت إيران نفسها وسط معادلة معقدة قد تجرّها إلى حرب مباشرة، تشارك فيها الولايات المتحدة.

وتوغّل الجيش الإسرائيلي في الأراضي السورية بعد سقوط نظام الأسد بهدف إنشاء حزام أمني حدودي، ووجّه ضربات جوية للمواقع والمنشآت العسكرية في مناطق مختلفة، إضافة إلى الاستهداف المتكرّر لمطاري دمشق وحلب، بهدف تصفية التموضع العسكري الإيراني في سورية.

ثانياً: المشهد الأمني والعسكري في قطاع غزة والضفة الغربية

تشكّلت العلاقة الأمنية-العسكرية الإسرائيلية مع الفلسطينيين خلال عام ٢٠٢٤ استناداً إلى إستراتيجية

اعتمدت إسرائيل إستراتيجية «الحد الأقصى» في الحرب على غزة، والعمليات العسكرية المستمرة وغير المسبوقة في الضفة الغربية، بهدف إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية.

«حسم الصراع». انعكس الأمر في تمسك إسرائيل بالقضاء على «حماس» وتدمير بنيتها العسكرية، في حين تتمسك في رفضها أي دور للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة بالتزامن مع محاولاتها تقويض السلطة في الضفة الغربية، وعرقلة محاولات إصلاحها لتمكينها من إدارة القطاع وحكمه. بل

اعتمدت إسرائيل إستراتيجية «الحد الأقصى» في الحرب على غزة، والعمليات العسكرية المستمرة وغير المسبوقة في الضفة الغربية، بهدف إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية.

٢,١ الحرب على غزة

حددت إسرائيل أهدافها في الحرب على غزة منذ ٧ أكتوبر، وهي: القضاء الكامل على «حماس»، وتفكيك سلطتها، واستعادة الأسرى والمحتجزين، ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية. عكست هذه الأهداف رؤية بنيامين نتنياهو الذي جسدها بشعار «النصر المطلق». استمرت إسرائيل خلال ٢٠٢٤ بتوجيه ضربات عسكرية دون التمكن من تحقيق هذه الأهداف.^٦ إلى جانب ذلك، سعت إسرائيل إلى تدمير قطاع غزة بشكل يحوّل القضايا المدنيّة (المتعلّقة بإعادة التهجير، والإعمار، والمساعدات الإنسانية والحكم المستقبلي لقطاع غزة) إلى جزء من الرؤية الأمنية-العسكرية تجاه قطاع غزة.

في هذا السياق، شكّل كانون الثاني ٢٠٢٥ منعطفاً في الحرب الإسرائيلية التي استمرت بدون توقف طيلة العام ٢٠٢٤، وذلك بدخول اتفاق وقف إطلاق النار المرهلي مع «حماس» حيّز التنفيذ في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥. ومع انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق بعد ٤٢ يوماً، لم تنتقل إسرائيل بعد إلى المرحلة الثانية (والتي تشمل المفاوضات على نهاية الحرب) لكنها لم تجدد القتال بشكل فوري، بل بعد عدة أسابيع.

احتفظت إسرائيل خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار بسيطرة عملياتية كبيرة على حدود قطاع غزة ما عكس حساباتها الإستراتيجية بأن التخفيض المؤقت للعمليات العسكرية المباشرة يعتبر وقفة تكتيكية -وليس انسحاباً إستراتيجياً- تخدم هدفها الفوري المتمثل في استعادة الرهائن مع الحفاظ على النفوذ الأمني على المدى الطويل. ومن الأمور الرئيسة في هذا النهج الأمني كان إصرار إسرائيل على الحفاظ على سيطرتها على محور صلاح الدين (فيلاذلفي)، على الرغم من أن اتفاق المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار نصّ على الانسحاب من هذه المنطقة، مما قد يشير إلى عدم نية إسرائيل العودة إلى التوضع العسكري السائد قبل ٧ أكتوبر.

في ١٨ آذار ٢٠٢٥، استأنفت إسرائيل حربها على قطاع غزة، ملوحة بإمكانية توسيع العمليات العسكرية،

ومن بينها البرية (رغم سيطرة الجيش الإسرائيلي عملياً على نحو ٩٠٪ من جغرافيا القطاع)، لتحقيق أهداف الحرب التي لم تحققها طوال ١٥ شهراً، مستندة إلى الدعم الأميركي شبه المطلق. وفق تقارير إستراتيجية، تواجه إسرائيل تحدياً إستراتيجياً في المراحل المقبلة من المواجهة، فاستمرارها في الحرب بالطريقة السابقة نفسها، دون إستراتيجية سياسية موازية، قد لا يؤدي إلى تحقيق هدف القضاء على «حماس»، بل يمكن أن يدفع نحو الدخول في حرب استنزاف بانتظار النتائج السياسية للقاتل ما بعد الحرب، قد يدفعها مرة أخرى إلى الانسحاب من القطاع دون تحقيق أهدافها، خاصة أن المؤسسة العسكرية تحفظ من فكرة فرض الحكم العسكري التي تنعكس في الضم الجزئي أو الكامل لقطاع غزة.^٨

وفي المقابل، رغم معارضة دولية متزايدة وتحديات قانونية وأخلاقية، فضلاً عن عدم وجود ضمانات حقيقية بقبول أي دولة لاستقبال أعداد كبيرة من سكان غزة، تتزايد المؤشرات التي تشير إلى أن فكرة التهجير تتحول بالفعل إلى إستراتيجية موازية لحرب الاستنزاف في غزة، حيث تعتمد الرؤية الإسرائيلية الحالية على مفهوم «الكامشة المزدوجة» التي تجمع بين استمرار الضغط العسكري المكثف من جهة، وخلق ظروف معيشية قاسية تدفع نحو «هجرة طوعية» من جهة أخرى. هذه المقاربة تعرضها بعض التقارير الإستراتيجية الإسرائيلية كطريق لتحقيق «حسم غير تقليدي» للصراع في غزة.

يعكس هذا التوجه اعتماد إسرائيل، منذ بداية الحرب على غزة، إستراتيجية «الحد الأقصى» التي تسعى إلى «الحسم» من خلال تغيير جذري في الواقع الديمغرافي و«إعادة تشكيل» الواقع في غزة بشكل يضمن السيطرة الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة، ويقلص من التهديدات المستقبلية.

٢,٢ استباحة غير مسبوقه للضفة الغربية

شهد العام ٢٠٢٤ استمرار العمليات الحربية في الضفة الغربية التي وصلت أوجها في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥، عندما فتح الجيش عملية عسكرية واسعة شملت تدمير مخيمات جنين وطولكرم بشكل أساسي، وتموضعات عسكرية في قلب المخيمات ستستمر طيلة العام ٢٠٢٥، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين منها، ضمن عملية حربية مستمرة.

تستمر العملية العسكرية الإسرائيلية وسط مجموعة من المتغيرات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وتحديداً في التوافق بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية بشأن تدمير قطاع غزة وجعله غير صالح للسكن وضم إسرائيل، بالحد الأدنى، للمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية إلى سيادتها.

في هذا السياق، تتقاطع العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية مع الأهداف الإسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولات إسرائيل خلق واقع ديمغرافي وميداني وجغرافي جديد فيهما، أيّ

إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية، إذ يبقى قطاع غزة معزولاً عن الضفة ومنهكاً، فيما تواجه السلطة الفلسطينية تحديات مصيرية في فرض سلطتها على الضفة الغربية، وتجميد الدعم المقدم من الولايات المتحدة.

تتشابه الإجراءات وتقاطع الأهداف بين القطاع والضفة، يكمن في ضلبه استنساخ منظومة عمل إسرائيل من قطاع غزة في الضفة الغربية، ما يعبر عن نفسه بهدم أعداد كبيرة من المنازل والبنى التحتية الحيوية، واستهداف المخيمات المتكرّر.

تتشابه الإجراءات وتقاطع الأهداف بين القطاع والضفة، يكمن في ضلبه استنساخ منظومة عمل إسرائيل من قطاع غزة في الضفة الغربية، ما يعبر عن نفسه بهدم أعداد كبيرة من المنازل والبنى التحتية الحيوية كشبكات الصرف الصحي وأنابيب المياه في جنين، واستهداف المخيمات المتكرّر، ومن بينها مخيم جنين وطولكرم ونور شمس. كما أعلن الجيش الإسرائيلي عن مخططات لشقّ طرق واستحداث مسارات

عسكرية في جنين وطولكرم لتحسين قدرة القوات العملياتية في الميدان، وضمان وصول المركبات العسكرية الثقيلة كالدبابات داخل المخيمات في شمال الضفة الغربية، وإتاحة الوصول السريع إلى أي نقطة فيها. يمكن تلخيص الإستراتيجية العسكرية وفهم عمق الاستباحة غير المسبوقة لشمال شرق الضفة الغربية، من خلال تصريح وزير الدفاع، إسرائيل كاتس، بقوله: «إنه يجب التعامل مع مخيم جنين كالتعامل مع غزة، وأن هناك خطراً جاهزاً لتطبيق ما جرى في مخيم جنين بباقي المخيمات إذا سلكت المقاومة طريق جنين، هذا يعني أن الهدف مقابلة أي مقاومة عسكرية في المرحلة القريبة بالتدمير الشامل للمخيم»^٩. خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥، تتعامل إسرائيل أمنياً وعسكرياً مع الضفة الغربية على ثلاثة مستويات، وهي مستويات تعكس نهج الاستمرار في «ضبط» الأمور بالقوة، مع دون توضيح الرؤية السياسية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية بعد هجوم ٧ أكتوبر وما يترتب عليه ذلك، بحسب إسرائيل، أمنياً وسياسياً. هذه المستويات هي:

أولاً: انخراط واسع للجيش الإسرائيلي في السيطرة على الضفة الغربية عبر تموضعات غير قتالية تشمل بالدرجة الأولى الإشراف على نحو ٧٩٠-٨٠٠ حاجز عسكري^{١٠}. إن تحويل محافظات الضفة الغربية إلى جزر منفصلة وشبه معزولة، يتطلب انخراط وحدات كاملة من الجيش الإسرائيلي، وهي حالة تتطلب من المنظومة الأمنية جهوداً إضافية تتعلق بالبعد الإداري والعملياتي والتي لا يبدو أن لها سقفاً زمنياً، مع استعداد المنظومة الأمنية إلى الاستمرار في هذه الحالة خلال العام ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

ثانياً: منذ بداية ٢٠٢٥، بدأ الجيش الإسرائيلي بتبني نهج جديد في شمال الضفة الغربية، حيث لم تعد العمليات العسكرية محدودة زمنياً (آخر عملية عسكرية محدودة زمنياً استمرت ٣٥ يوماً ابتداء من ٢٨ آب ٢٠٢٤)، بل تطورت إلى تموضع مستمر داخل المدن والمخيمات، الأمر الذي ينسجم مع تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي عن احتمال استمرار هذا «الاحتلال» حتى نهاية ٢٠٢٥ حتى تحقيق الأهداف العسكرية. يمثل هذا التموضع تعليقاً فعلياً وغير معلن لتفاهات أو سلو بشأن إعادة انتشار

الجيش الإسرائيلي إلى خارج المناطق المصنفة «أ»، وإلى حدّ ما يعود الجيش إلى مرحلة السيطرة الميدانية المباشرة كما كان قبل اتفاقيات أوسلو. من جهة، يمنح الجيش حرية عملياتية أوسع، لكنه يزيد الاحتكاك اليومي بالسكان، بما يشمل تهجير سكان وإجراءات عسكرية تحول دون عودتهم خلال العام ٢٠٢٥، مما يجعل مصير الحملة العسكرية مرتبط أكثر بالمستوى السياسي ورؤيته تجاه شمال الضفة الغربية وليس فقط بالمرجات العملياتية التي تتعلق بمحاربة العمل الفلسطيني العسكري.

ثالثاً: المركب الثالث في تعامل المنظومة الأمنية-العسكرية يتعلق بعمل الإدارة المدنيّة ووحدة المنسق، وقنوات التنسيق الأمني والمدني التي شهدت تحولاً جذرياً في نهجها تجاه سكان الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية على حد سواء. يتجسّد هذا التغيير في التخلي عن سياسة «التسهيلات لضرورات أمنية» التي كانت تعتمدها إسرائيل، والانتقال إلى نهج أمني-عسكري يعتمد بشكل أساسي على القوة المفرطة والتضييق المستمر. منذ السابع من أكتوبر، تم إيقاف دخول العمال بشكل مستمر، كما جرى تصعيد استهداف السلطة الفلسطينية مالياً من خلال زيادة العقوبات عليها. في الماضي، كانت الإدارة المدنية تتبع سياسة الضغط المتقطع، مع الحرص على المحافظة على توازن بين فرض الأمن بالقوة وتسهيل التنقل والحياة الاقتصادية، وذلك لتجنب تفاقم الاعتراضات الفلسطينية والتي كانت تعتبر في عقيدتها مؤشراً على خطر تصاعد الانتفاضات وردود الفعل. لكن، منذ السابع من أكتوبر، تبنت المنظومة الأمنية نهجاً جديداً يعتمد على التصعيد المستمر في العنف، متخيلة عن مركبات «الجزرة» التي كانت جزءاً من إستراتيجيتها في الماضي.^{١١} يعكس هذا التغيير تحولاً إستراتيجياً في طريقة التعامل مع الفلسطينيين، حيث أصبح الاعتماد الأساسي على الضغط العسكري والأمني الذي يتزايد بشكل تدريجي، في إطار رؤية تهدف إلى فرض السيطرة المطلقة. في صلب هذا التحول، ينتصب أمام المنظومة الأمنية-العسكرية تحدٍ يتعلق بمشروع «فرض السيادة» الذي يعترزم سموتريتش واليمين الجديد في إسرائيل تنفيذه، خصوصاً وأن سموتريتش كان قد صرح في تشرين الثاني ٢٠٢٤ أمام ضباط الإدارة المدنية عن مساعي عملية لتفكيك الإدارة المدنية، وإحداث تحولات مصيرية في مستقبل أراضي الضفة الغربية، وهي تحولات لم تتضح بعد استعدادية المنظومة الأمنية للتعامل معها.^{١٢}

لا بد من رؤية هذه المستويات الثلاثة التي تشير إلى تحول في الرؤية الأمنية-الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية في ضوء موقف سموتريتش والمستوطنين الذي أعلن سابقاً بأن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة على الضفة»، الأمر الذي يضع السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو في حالة مصيرية ضبابية.

لا بد من رؤية هذه المستويات الثلاثة التي تشير إلى تحول في الرؤية الأمنية-الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية في ضوء موقف سموتريتش والمستوطنين الذي أعلن سابقاً بأن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة على الضفة»، الأمر الذي يضع السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو في حالة مصيرية ضبابية.

ثالثاً: الجبهة الشمالية: تحليل المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله» ٢٠٢٤

تجمع المراكز البحثية ذات صلة بوضع السياسات الإسرائيلية تجاه الساحة اللبنانية على إنجاز الأهداف العسكرية العينية في الحرب، وتحديدًا «تطهير الحدود» من وجود «حزب الله» بالقرب منها والعمل على إزالة مواقع «حزب الله» على طول الحدود الشمالية لإسرائيل وتأمين مستوطنات الشمال وعودة عشرات آلاف سكان القرى التي تعرضت منذ أواخر ٢٠٢٣ لقصف متواصل من «حزب الله» وأصبحت غير قابلة للسكن أو الحياة. وأيضاً، منع ما يسميه نتنياهو تكرر هجوم ٧ أكتوبر، وخلق الظروف الملائمة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي يدفع قوات «حزب الله» إلى ما وراء نهر الليطاني، تماشياً مع قرار الأمم المتحدة ١٧٠١.^{١٣}

٣,١ دلالات المواجهة العسكرية

أدى استهداف قيادات الحزب وكوادره والضربات العسكرية التي وجهت له إلى اضعافه بشكل كبير، وانعكس ذلك على محور المقاومة ككل.

وكانت إسرائيل افتتحت هجومها على حزب الله في ١٧ أيلول ٢٠٢٤، بعملية واسعة فجرت خلالها آلاف أجهزة الاستدعاء المحمولة التي يستخدمها عناصر «حزب الله» وكوادره أثناء تحركهم خارج مواقعهم. وتعد هذه أكبر هجمة غير تقليدية الطابع يتعرض لها «حزب الله». ثم في ٢٠ أيلول، استهدفت هيئة قيادة «قوات الرضوان» وقوات نخبة الحزب، في اجتماع لها في ضاحية بيروت الجنوبية، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم. ومن ثم اغتيال أمين عام «حزب الله»، حسن نصر الله، واغتيال رئيس المجلس التنفيذي هاشم صفي الدين.

وصلت الضربات التي وجهت لـ «حزب الله» ذروتها في اغتيال حسن نصر الله، الذي شكّل ضربة معنوية وإستراتيجية لمحور المقاومة الذي تقوده إيران،^{١٤} بل باغتياله أدرك الحزب أنه أصبح أكثر انكشافاً مما تصور.

٣,٢ اتفاق وقف إطلاق النار: دلالاته وتحدياته

حققت إسرائيل، من وجهة نظرها، معظم أهدافها العينية المرتبطة بالحرب على الجبهة اللبنانية، حيث تم إبعاد «حزب الله» إلى شمال نهر الليطاني وتكليف الحكومة اللبنانية ببسط سيادتها حتى الحدود الدولية تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مع وجود جهاز مراقبة للولايات المتحدة الأميركية لتطبيق القرار. وكان من أهم آثاره الفصل بين الحرب على غزة و«جبهة الإسناد» اللبنانية.

يرى كلا الطرفين «حزب الله» وحكومة نتنياهو، أن الاتفاق هو مجرد اتفاق إجرائي لوقف النار وتنفيذ القرار ١٧٠١، وليس معاهدة لإنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل. ولأن الاتفاق نصّ على فترة انتقالية

من ستين يوماً قبل أن يستقر وقف النار، وتنسحب القوات الإسرائيلية بشكل تدريجي إلى جنوب الخط الأزرق وتعمل الولايات المتحدة على تسهيل التفاوض غير المباشر بين إسرائيل ولبنان للتوصل إلى حدود برية معترف بها، فستظل أسباب اندلاع المواجهة قائمة بعد تمسك إسرائيل بعدم الانسحاب من النقاط الحدودية الخمس التي لا تزال عالقة بين لبنان وإسرائيل، (تضاف إلى التواجد الإسرائيلي في الشطر الشمالي لبلدة العجر والمنطقة المحاذية لها شمالاً). ويبدو أن إسرائيل تسعى إلى إنشاء حزام أمني حتى نهر الليطاني، ورفع مستوى الضغوط على «حزب الله» بما يحد من قدرته على التعافي وإعادة تنظيم صفوفه، والحفاظ على حرية عملياتية عسكرية في جنوب لبنان، مع توقع بقاء بعثة اليونيفيل بعد إدخال تعديلات على آليات عملها

تتجه الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تجاه الجبهة اللبنانية نحو تطبيق مبدأ «المنع الاستباقي»، ما يعني إمكانية تطوره إلى حرب استنزاف على الحدود وهو أمر مرهون برد المقاومة اللبنانية على ذلك^٥ وبالقابل، يسعى أصحاب القرار ومخططو السياسات في الحكومة الإسرائيلية إلى وضع خريطة سياسية، تحت عنوان تغيير العلاقات الإسرائيلية - اللبنانية، من خلال العمل في لبنان من دون تدخل علني وتعزيز القيادة اللبنانية الجديدة في ظل انتخاب رئيس جمهورية جديد. لكن، يبقى السؤال المطروح لدى إسرائيل: هل أصبحت المؤسسات الأمنية والعسكرية اللبنانية قادرة على إعادة تأسيس نفسها كقوة دولة يمكن لجميع اللبنانيين أن يثقوا بها، بما في ذلك المكوّن الشيعي؟

أما من جهة «حزب الله»، بعد المواجهة العسكرية وتوقيع اتفاق الهدنة بين الطرفين، فقد فشل الحزب في الحفاظ على إستراتيجية الردع مع إسرائيل، ونجحت الأخيرة في تحويله من جيش إقليمي مدعوم إيرانيًا إلى منظمة محلية غير رادعة، بعد أن أوقعت به الحرب خسائر فادحة في البنية القيادية ومواقع تخزين وتصنيع عسكرية والقوات المقاتلة.

في السياق نفسه، كشفت الحرب أن تحالف محور المقاومة لم يكن مبنياً على قواعد إستراتيجية متينة، وأن هناك تضخيماً وتهويلاً في تصوير قوة هذا المحور وقدراته منذ تأسيسه.

في السياق نفسه، كشفت الحرب أن تحالف محور المقاومة لم يكن مبنياً على قواعد إستراتيجية متينة، وأن هناك تضخيماً وتهويلاً في تصوير قوة هذا المحور وقدراته منذ تأسيسه. فعندما فرضت الحرب الشاملة على «حزب الله»، لم يتحرك حلفاؤه في إيران والعراق واليمن وسورية بشكل جديّ لمساندته. ناهيك عن الضغوط التي تعرض لها الحزب

من إيران خاصة، للموافقة على وقف إطلاق النار، التي لم يكن خافياً أنها تبنت سياسة عدم التصعيد لوقف النزيف الجيو إستراتيجي، فاستمرار الحرب في لبنان يفتح الباب لكافة أنواع المخاطر على وضعها الإقليمي، بل على الأرض الإيرانية ذاتها.

بالمجمل، كان لهجوم ٧ أكتوبر والحرب الإبادية التي أعقبته على غزة «تأثير الدومينو»؛ أدت الحرب على

«حزب الله» إلى إضعافه وأجبرته على تقليص قواته في سورية، إلى جانب تحويل تركيز الجيش الروسي نحو الصراع في أوكرانيا، أسهم ذلك - وإن بشكل غير مباشر- في سقوط نظام بشار الأسد،^{١٦} بعد ١٣ يوماً فقط من إعلان وقف إطلاق النار بين «حزب الله» وإسرائيل. ومع سقوط نظام الأسد تفكك محور المقاومة أو على الأقل ضعف بشكل غير مسبوق.

رابعاً: إسرائيل أمام المشهد السوري الجديد

شكل سقوط نظام الأسد تحولاً إستراتيجياً مهماً بالنسبة لإسرائيل، حيث أدى إلى توجيه ضربة قوية لمحور المقاومة الإيراني، وتحديدًا إضعاف القدرة الإيرانية على دعم «حزب الله» وتسليحه، كما أفقد إيران ممراً إستراتيجياً مهماً للوصول إلى البحر المتوسط.

شكل سقوط نظام الأسد تحولاً إستراتيجياً مهماً بالنسبة لإسرائيل، حيث أدى إلى توجيه ضربة قوية لمحور المقاومة الإيراني، وتحديدًا إضعاف القدرة الإيرانية على دعم «حزب الله» وتسليحه، كما أفقد إيران ممراً إستراتيجياً مهماً للوصول إلى البحر المتوسط. وقد ترافق ذلك مع تراجع النفوذ الروسي في المنطقة، حيث خسرت موسكو حليفاً رئيسياً وتقلصت قدرتها العسكرية في سورية.

حتى اللحظة، يتسم الموقف الإسرائيلي من الإدارة الجديدة في سورية بالتعقيد والحذر رغم الخطاب البراغماتي للقيادة السورية الجديدة، وتعهد أحمد الشرع باحترام اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وتأكيد على عدم رغبة سورية في الصراع مع إسرائيل، ومنع استخدام الأراضي السورية لشن هجمات ضد إسرائيل.^{١٧}

أسباب القلق الإسرائيلي:

- الخلفية الجهادية لأحمد الشرع وتنظيمه. فالخبرة التاريخية للشرع في تنظيم القاعدة وتصنيفه كإرهابي مطلوب من قبل الولايات المتحدة، تجعل إسرائيل متحفظة في تقييم نواياه الحقيقية.^{١٨}
- يشكل الخوف من تصاعد النفوذ التركي في سورية تحدياً آخر لإسرائيل، مع احتمال تشكيل محور تركي-قطري-إخواني قد يكون معادياً لإسرائيل.^{١٩}
- تفجر حرب أهلية في سورية أو تحول سورية إلى دولة فاشلة ما يعني تحولها لتربة خصبة لظهور تنظيمات معادية لإسرائيل.

٤,١ المَنع الاستباقي في مواجهة الوضع المستجد في سورية

اعتمدت إسرائيل مبدأ «المنع الاستباقي» كركيزة إستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الواقع السوري الجديد، وذلك عبر شنّ عمليات عسكرية كثيفة ومستمرة، ضمن فرضية حالة الصراع والحرب القائمة

مع سورية، بهدف محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم مصالح إسرائيل الإستراتيجية. تعتمد هذه الإستراتيجية على فرض ضمانات وترتيبات أمنية تقوم على تحويل المناطق المتاخمة للحدود الإسرائيلية حتى دمشق وتحديداً منطقة جبل الشيخ والمحافظات الثلاث: القنيطرة ودرعا والسويداء، إلى مناطق منزوعة السلاح ومنع وجود تنظيمات تراها معادية.

في سياق توصيات السياسة الإسرائيلية لتطوير إستراتيجية دفاعية جديدة على الحدود الشمالية، مع تجنب التورط المباشر في الصراع السوري، الأمر الذي يتم بالتنسيق مع الإدارة الأميركية،^{٢٠} عززت إسرائيل سيطرتها على المنطقة العازلة في الجولان، وبذلت جهوداً مضادة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وبالتوازي السعي إلى تقوية علاقاتها مع جماعات من «الأقليات» في سورية خاصة الدروز. والأبرز، انطلقت الهجمات غير المسبوقة على المواقع والمنشآت العسكرية في سورية، بناء على عدة دوافع رئيسية: أولاً: تدمير أسلحة إستراتيجية للجيش السوري تحت ذريعة منع وقوعها في أيدي «تنظيمات إسلامية راديكالية». ثانياً: استهداف القوات والمنشآت الإيرانية في سورية. ثالثاً: اختبار وتطوير تكتيكات وقدرات عسكرية جديدة، خاصة - تجربة طائرات F-35 الجديدة، وتطوير أساليب مواجهة منظومات الدفاع الجوي الروسية المتطورة، والحفاظ على التفوق العسكري والردع الإستراتيجي في المنطقة من خلال إثبات القدرة على اختراق الدفاعات الجوية السورية المدعومة روسياً والحفاظ على حرية العمل العسكري في المجال الجوي السوري.^{٢١}

خامساً: إسرائيل وإيران عام ٢٠٢٥: مُفترق طرق إستراتيجي؟

حدد رئيس الأركان الإسرائيلي، إيال زمير، أولويات الإستراتيجية العسكرية لعام ٢٠٢٥، بقوله: «عام ٢٠٢٥ سيكون عام الحرب» في سياق التركيز على استمرار الحرب على قطاع غزة، مشيراً إلى أهمية قيمة «النصر» في المعركة، و«مواجهة» إيران في ظل تآكل قدرة «محور المقاومة» على تهديد إسرائيل، مع الحفاظ على الإنجازات العسكرية وتعميقها في ساحات أخرى.^{٢٢}

شهد عام ٢٠٢٤ خروج المواجهات بين إسرائيل وإيران عن شكلها التقليدي إلى ضربات مباشرة ومعلنة شكّلت مرحلة جديدة وخطيرة كانت كلتا الدولتين تسعى لتجنبها. ورغم نجاح إسرائيل في اعتراض معظم الصواريخ في الهجومين على إسرائيل في العام ٢٠٢٤ فإنهما خلّقا حالة قلق في إسرائيل، إذ تطلّب صدهما إقامة تحالف ضخم يشمل عدة دول على رأسها الولايات المتحدة، ما يكشف عن هشاشة إستراتيجية تبقى الأمن الإسرائيلي مرتبطاً بعوامل خارجية، وأثار الهجوم الثاني خاصة تساؤلاً لدى الإسرائيليين حول قدرة إيران على تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب المسيرات والصواريخ الدقيقة. وفي المقابل، أن الهجوم الإسرائيلي في تشرين الثاني ٢٠٢٤، الذي استهدف منشآت الدفاع الجوي ومنظومة

تصنيع الصواريخ الإيرانية، زاد الشكوك داخل القيادة الإيرانية بشأن قدرتها على تقديم ردع فعال ضد إسرائيل، وشكل الهجوم الإسرائيلي على المنشآت الإيرانية صباح ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ الذي جاء ردًا على الهجمات الصاروخية الإيرانية في مطلع تشرين الأول، ضربة مهمة أدت حسب إسرائيل، إلى إضعاف منظومة الدفاع الصاروخي والطائرات المسيّرة الإيرانية، كما أسهمت في ردع إيران عن اتّخاذ إجراءات تصعيدية، إذ أظهرت أن إسرائيل تمتلك القدرة والإمكانية لإلحاق أضرار جسيمة في العمق الإيراني.

ورغم ما أصاب محور المقاومة المدعوم إيرانيًا من ضعف شديد وتفكك، فإن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، تشير إلى أن إيران ما زالت تتشبث ببقاء محور المقاومة، خاصة «حزب الله»، وإلى أن إيران تعتبر وجود حركات مقاومة تتفق معها كإستراتيجية فعالة لبناء «عمق إستراتيجي» خارج حدودها.

ورغم ما أصاب محور المقاومة المدعوم إيرانيًا من ضعف شديد وتفكك، فإن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، تشير إلى أن إيران ما زالت تتشبث ببقاء محور المقاومة، خاصة «حزب الله»، وإلى أن إيران تعتبر وجود حركات مقاومة تتفق معها كإستراتيجية فعالة لبناء «عمق إستراتيجي» خارج حدودها يسمح لها بإدارة مواجهات مع إسرائيل أو غيرها من خارج حدودها.

٥,١ العقوبات الاقتصادية

تتوافق إسرائيل مع توجهات إدارة الرئيس ترامب على إعادة تطبيق سياسة «الضغوط القصوى» تجاه إيران، لكن مع تعديلات تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في المنطقة. ومع ذلك، تبقى الإدارة الأميركية منفتحة على إمكانية التفاوض مع إيران إذا أظهرت استعدادًا للتجاوب مع المطالب الأميركية الأساسية.^{٣٣} ويتضمن الموقف الأميركي تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، مع التركيز على قطاع النفط والتجارة الدولية، وتقليص قدرة إيران على تصدير نفطها، وتقييد وصولها إلى النظام المالي العالمي، ومنع الشركات الدولية من التعامل مع إيران من خلال التهديد بالعقوبات الثانوية. وكانت إيران طورت خلال السنوات الماضية آليات للتكيف مع العقوبات وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول مثل الصين وروسيا. من الجدير ذكره، أنع رغم أن التحالف مع روسيا والصين يمثل خيارًا إستراتيجيًا لإيران لمواجهة الضغوط الأميركية، فهو محفوف بالتحديات. فمع روسيا، هناك تعاون عسكري متزايد وتبادل أسلحة وتكنولوجيا، مع اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة قيد التوقيع. لكن هناك مخاوف من استخدام روسيا هذه العلاقة كورقة مساومة مع ترامب في حلّ الأزمة الأوكرانية. أما الصين، فرغم اعتماد إيران المتزايد عليها في تصدير النفط واتفاقية التعاون لمدة ٢٥ عامًا، فإن بكين تتردد في المخاطرة بعلاقتها مع واشنطن.

يعتبر البرنامج النووي أهم أدوات الردع الإيرانية، ورغم أن إيران تصر على أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية، فإن القيادة الإيرانية ترى أن امتلاك قدرة نووية عسكرية - أو حتى القدرة على تحقيقها عند الحاجة - يمثل، كما يشير عدد من المحللين، ضماناً بقاء للنظام، ويمنع أيّ تهديد خارجي. في سياق الحرب على قطاع غزة، يشهد الموقف الإيراني تحولاً جوهرياً في التعامل مع برنامجها النووي، حيث بدأ المسؤولون الإيرانيون يتحدثون بشكل أكثر صراحة عن إمكانية تطوير قدرات نووية عسكرية، أي الانتقال من مرحلة «العتبة النووية» نحو مرحلة تطوير أسلحة نووية، في حال تعرضها إلى تهديد وجودي من إسرائيل أو الدول الغربية. يعكس هذا التحول في الخطاب الإيراني تغييراً إستراتيجياً عميقاً في النظرة إلى دور السلاح النووي في حماية الأمن القومي الإيراني. وخاصة إن زيادة قدرات الردع الإيرانية، مثل تطوير الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، قد تكون غير كافية في ظل تطور التهديدات الأمنية، مما يعزز المواقف داخل طهران المؤيدة لاتخاذ خطوات نحو تحقيق «الاختراق النووي».

باعتمادنا، قد تتمسك إيران في المرحلة الراهنة في اتباع سياسة «حافة الهاوية النووية»، حيث تحتفظ بالقدرة على تطوير السلاح النووي في وقت قصير دون اتخاذ الخطوة النهائية. هذا النهج يمنحها قدرًا من الردع الإستراتيجي مع تجنب المخاطر المباشرة للتسلح النووي. إلا أن هذا الموقف قد يتغير بشكل دراماتيكي إذا شعرت القيادة الإيرانية بوجود تهديد وجودي للنظام أو إذا وجدت الظروف الدولية والإقليمية مواتية لاتخاذ خطوة التسلح النووي، رغم إدراكها أن هذه الخطوة ستواجه برد فعل دولي عنيف قد يشمل عملاً عسكرياً إسرائيلياً أو أميركياً.^{٢٤}

تنظر إسرائيل بقلق بالغ إلى التطورات الأخيرة في الموقف الإيراني المتعلق ببرنامجها النووي، وترى أن إيران تستغل الظروف الحالية للإسراع في تطوير قدراتها النووية كوسيلة ردع إستراتيجية، أو تعزيز موقفها التفاوضي مع واشنطن أو تسريع قدرتها على تجاوز العتبة النووية كخيار إستراتيجي لإعادة تأسيس ردع فعال. وتعتقد المؤسسة الأمنية أن النافذة الزمنية للتعامل مع التهديد النووي الإيراني تضيق بسرعة. فمع تآكل قدرة محور المقاومة على تهديد إسرائيل، قد تجد طهران أن الظروف مواتية للمضي قدماً في برنامجها النووي. كما أن التقارب الإيراني المتزايد مع روسيا والصين يمنحها غطاءً دولياً يمكن أن يشجعها على اتخاذ خطوات جريئة في هذا الاتجاه.^{٢٥}

في ضوء هذا التقييم، يبدو أن الخيار الأكثر ترجيحاً، هو التنسيق مع إدارة ترامب بتوجيه إنذار نهائي لإيران يتضمن شروطاً صارمة بشأن برنامجها النووي. هذا المسار قد يمنح فرصة أخيرة للحلّ الدبلوماسي، مع الاحتفاظ بخيار العمل العسكري. ويتيح هذا الخيار أيضاً وقتاً لتعزيز التنسيق الأميركي-الإسرائيلي وبناء غطاء دولي وإقليمي أوسع لأي عمل عسكري محتمل.^{٢٦}

يمثل عام ٢٠٢٥ امتداداً لحالة الحرب التي ميّزت المشهد الإقليمي المتشابك خلال عام ٢٠٢٤. وتشير التقديرات الإستراتيجية إلى أن الرؤية العسكرية والإستراتيجية الإسرائيلية تضع في مقدمة أولوياتها التّركيز على «التهديد الإيراني» وخصوصاً مصير «المشروع النووي»، مع السّعي للحفاظ على المكاسب العسكرية وتعميقها في ساحات متعددة، والحفاظ على ما أنجزته من تقويض «وحدة الساحات»، وإضعاف «محور المقاومة» وتحجيم «حزب الله» والحفاظ على قدرة التّدخل الحزّي في المشهد السوري الجديد.

ترصد إسرائيل بعين الحذر والقلق العميق تطورات الموقف الإيراني وتسارع وتيرة برنامجها النووي، وقد تتجه نحو خيار إستراتيجي مدروس يتمثل في التنسيق المكثف مع إدارة ترامب لتوجيه إنذار حازم ونهائي لطهران يتضمن شروطاً صارمة وملزمة بشأن تقييد برنامجها النووي وتفكيك جوانبه الخطرة. يفتح هذا المسار الدبلوماسي الصارم نافذة أخيرة للتسوية السياسية، مع الإبقاء على خيار الضربة العسكرية المحسوبة قائماً ومُعدياً. كما يتيح هذا النهج الإسرائيلي فسحة زمنية ثمينة لتعزيز آليات التنسيق الأميركي-الإسرائيلي وحشد الدعم الدولي والإقليمي اللازم لإضفاء الشرعية على أي تحرك عسكري محتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

- ١ تاريخياً، لم تعتمد إسرائيل قط استراتيجية مكتوبة للأمن القومي منذ تصريحات بن غوريون أمام مجلس الوزراء عام ١٩٥٢، بل تركت هذه المسألة لتقديرات المسؤولين السياسيين والعسكريين، رغم وجود إجماع ضمني على بعض المبادئ العامة غير المكتوبة.
- 2 Efraim Inbar, "Time to Revise Israel's Military Doctrine", JISS, 17 March 2025. See: <https://jiss.org.il/en/inbar-time-to-revise-israels-military-doctrine>.
- 3 Eldad Shavit, The Trump Administration Policy Recommendations for Israel, INSS, Policy Paper, 26 January 2025. See: <https://www.inss.org.il/publication/trump-policy-paper>.
- 4 Jesse R. Weinberg & Alon Berkman & Rebecca Meller, The American Foreign Aid Package and Its Implications, INSS Insight No. /1867, 19 June 2024. See: <https://www.inss.org.il/publication/the-us-foreign-aid-package>.
- ٥ رون بن يشاي، «دروس ١٠/٧: لإسرائيل استراتيجية دفاع حدودية جديدة من ثلاث طبقات»، يديعوت أحرونوت، ٢٥ شباط ٢٠٢٥. انظر: <https://www.ynet.co.il/news/article/b1btcz5q1g>
- 6 Tobin, Andrew. «Israel Secretly Building Buffer Zones Inside Lebanon and Gaza.» Washington Free Beacon, 31 January 2025. See: <https://freebeacon.com/israel/israel-secretly-building-buffer-zones-inside-lebanon-and-gaza>
- 7 Udi Dekel, The Long-Awaited Victory Over Hamas Was Not Achieved—What Now? INSS insight, No. 1950, 20 February 2025; Tomer Dekel, Hamas and the New Great Game, Strategic Assessment, Vo. 27, No. 1, March 2024; Tamir Hayman, The Day After": The Development of the War Requires Brave Decisions, INSS Policy Paper, 12 April 2024. <https://www.inss.org.il/wp-content/Day-After-04-ENG.pdf/04/uploads/2024>
- 8 Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon — Goals, Alternatives and Consequences", INSS Policy Paper, 14 October 2024.
- ٩ أنا بارسكي، في الطريق لإخلاء مدينة جنين؟ اقتراح إسرائيل كاتس يجنن العالم العربي، موقع معاريف، بتاريخ ١١ آب ٢٠٢٥. انظري: <https://www.maariv.co.il/news/politics/article-1123981>
- ١٠ انظري: <https://www.unocha.org/publications/map/occupied-palestinian-territory/west-bank-access-restrictions-november-2024>
- 11 <https://www.inss.org.il/publication/central-command>
- 12 <https://www.ynet.co.il/news/article/bkldluke1e>
- 13 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon
- 14 .Hillel Frish, Thwarting leaders during war is beneficial, JISS, 12 Aug 2024. See: <https://jiss.org.il/frisch-eliminating-leaders>
- 15 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon
- 16 Peter Felstead, "The domino effect that opened the road to Damascus –and an uncertain Syria", ESD, 9 Dec 2024. See: <https://major-news/41804/the-road-to-damascus/12/euro-sd.com/2024>
- 17 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon
- 18 .Gershon Hacohen, Israel and the Emerging Trends in Syria, BESA, Feb 4, 2025 18 <https://besacenter.org/israel-and-the-emerging-trends-in-syria>
- 19 .Efraim Inbar, Syria and the Middle East Are No Safer After the Fall of Assad, JISS, 13.12.2024 <https://jiss.org.il/en/inbar-syria-and-the-middle-east-are-no-safer-after-the-fall-of-assad>
- 20 Carmit Valensi, A New Era in Syria: Winners, Losers, and Implications for Israel, INSS Policy Paper, 12 Jan 2025. <https://www.inss.org.il/publication/syria-new-era>
- 21 Eran Lerman, Deterrence is not dead: With necessary modifications, it remains central to Israel's defense doctrine JISS, 26 Nov 2024
- ٢٢ يواف زيتون، تكشف خطط زامير – وكذلك التعيينات، Ynet، بتاريخ ٥ آذار ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/sjhckmliyg>
- 23 Keith Johnson, Trump Returns to 'Maximum Pressure' on Iran, FP, February 5, 2025
- Brian Katulis & Alex Vatanka & Patricia Karam, beyond "Maximum Pressure" in US Policy on Iran: Leveraging Regional Partners to Contain Iran's Actions and Shape its Future Choices .Study, Middle East Institute, January 30, 2025
- 24 Hamdi Malik, Making Iran Choose Between the Bomb and Bankruptcy, The Washington institute for Near East Policy, 13 Jan 2025. See <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/making-iran-choose-between-bomb-and-bankruptcy>
- 25 See: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/making-iran-choose-between-bomb-and-bankruptcy> Tamir Hayman (ed), The State of Israel's National Security: Doctrine and Policy Guidelines for 2025–2026, INSS, 6 25 SecurityPolicy-Version-ENG_digital-1.pdf/02/www.inss.org.il/wp-content/uploads/2025
- 26 Eldad Shavit, The Trump Administration Policy Recommendations for Israel, INSS Policy Paper, 26 Jan 2025. <https://www.inss.org.il/publication/trump-policy-paper>

